

دشن طباعة الجزء الثاني من الكتاب المدرسي للعام الدراسي الحالي

رئيس الوزراء: توفير الكتاب المدرسي في وقت مبكر يعمل على استقرار العملية التعليمية

مطابع الكتاب المدرسي عليها توسيع نشاطها التجاري لتنمية مواردها



د. مجور خلال تدشين طباعة الجزء الثاني من الكتاب المدرسي

وأوضح الدكتور الجوفي أن هذا التطور يتجسد في القدرة الإنتاجية المتنامية للمؤسسة التي ارتفعت من 6 ملايين كتاب في عام 1992 م لتصل إلى أكثر من 50 مليون كتاب ووثيقة امتحانية في عام 2010 م. معرباً عن تقدير الوزارة والمؤسسة للرعاية المستمرة لهذه المؤسسة من قبل الحكومة وتأثيرها الإيجابي على نشاط المؤسسة وتطويرها المستمر.

فيما أكد الأخ المدير التنفيذي للمؤسسة أن الرؤية العامة لخطة تطوير المؤسسة هي أن تصبح مؤسسة مطابع الكتاب المدرسي بحلول 2015 مؤسسة رائدة في مجال الطباعة والنشر على المستوى الوطني تقوم بتقديم خدمات متميزة وذات جودة عالية على صعيد طباعة الكتاب المدرسي والمطبوعات التجارية تتناسب مع متطلبات وزارة التربية والتعليم والسوق اليمنية.

حضر التدشين وكلاء وزارة التربية والتعليم لقطاعات المشاريع والتجهيزات عبدالكريم الجنداري وقطاع التعليم محمد طواف والمناهج والتوجيه جميل الخالدي وقطاع التدريب والتأهيل الدكتور عبدالله لممس ورئيس جهاز محو الأمية وتعليم الكبار أحمد عبدالله أحمد ورئيس مركز البحوث والتطوير التربوي الدكتور صالح الصوفي.

مؤكداً الدور الحيوي لتوفر الكتاب المدرسي في وقت مبكر على استقرار وسلامة العملية التعليمية في عموم مدارس الجمهورية

وأوضح الدكتور مجور أهمية توسع نشاط المؤسسة خلال الفترة القادمة ليشمل المجالات التجارية بما يعزز من أداء المؤسسة وتقديره لقيادة المؤسسة وجميع العاملين فيها على ما يبذلونه من الجهود لتوفير الكتاب المدرسي والوثائق الامتحانية.

من جانبه أكد وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي حرص الوزارة على الارتقاء بمستوى مطابع الكتاب المدرسي وتحديثها وتطويرها من خلال رفدها بأحدث التكنولوجيا الطباعة في ظل الرعاية والدعم اللذين تحظى بهما من قبل القيادة السياسية والحكومة.

واستعرض الجهود المبذولة في عملية التحديث التي تشمل المؤسسة بفرعها في صنعاء وعدن وحضرموت بما يمكنها من تغطية كافة احتياجات الكتاب المدرسي لمختلف مدارس الجمهورية وكذا المنافسة في السوق التجارية بحلول العام القادم.

أحادي بنظام هيدروليكي وكذلك رافعتان شوكتيتان للقواعد مع رأس حاضنة لنقل الرولات.

وقال أبو حورية « خطة طباعة الكتاب المدرسي للعام الدراسي الحالي تهدف إلى طباعة 52 مليوناً و586 ألفاً و495 كتاباً مدرسياً لـ 2011 عنوان منها 844 ألف كتاب لقطاع محو الأمية وتعليم الكبار».

وأكد أن المؤسسة أنجزت أكثر من 75 في المائة من إجمالي تلك الكمية وما نسبته 99 في المائة من الجزء الأول.

وعقب التدشين التقى رئيس الوزراء بقيادة وزارة التربية والتعليم والمؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي، حيث استعرض الاجتماع مجمل الأنشطة والجهود التي تبذلها المؤسسة في طباعة الكتاب المدرسي وخطتها التطويرية الرامية إلى تعزيز قدراتها المادية والبشرية والفنية على مدى السنوات الخمس القادمة إلى جانب الأطلاع على مستوى التنفيذ لخطة التطوير للعامين الماضيين والحالي وبرز الصعوبات الراهنة التي تواجه المؤسسة لتجاوزها.

وتحدث رئيس الوزراء معرباً عن ارتياحه لما لمس وشاهده من جهود وأعمال تبذل للارتقاء المستمر بنشاط المؤسسة وتعزيز قدرتها للوفاء بالترامتها السنوية في طباعة الكتاب المدرسي ..

واستمع رئيس الوزراء أثناء الزيارة إلى شرح من المدير التنفيذي للمؤسسة حول هذا الفرع الذي يأتي في إطار الخطة التطويرية للمؤسسة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتطوير قدراتها التجهيزية وسعتها التخزينية .. وأوضح الدكتور أبو حورية أن المؤسسة أصبح لديها الآن 9 مخازن رئيسية 5 في صنعاء و مخزنان في المكلا و مخزنان في عدن وذلك بطاقة تخزينية للورق بما يعادل أكثر من مليار ريال سنوياً .. مشيراً إلى أن الطاقة الإنتاجية السنوية للمؤسسة تصل إلى 64 مليون كتاب ووثيقة امتحانية.

ولفت إلى أن عدد العمال في المؤسسة على مستوى المركز والفروع يصل إلى 820 عاملاً منهم 80 من النساء، مؤكداً أن القيمة الاستثمارية لخطة طباعة الكتاب المدرسي للعام الدراسي الحالي تصل إلى مليارين و337 مليون ريال، وأنه قد تم صرف 920 مليون ريال منها حتى الآن في الأعمال الطباعة للكتاب المدرسي لهذا العام.

وبين المدير التنفيذي لمؤسسة مطابع الكتاب أن المؤسسة وفي إطار خطة التطوير وفرت آلة طبع مسطح أربعة ألوان مقاس ربع فرخ وبسرعة طبع تصل إلى 13 ألف طبعية في الساعة وبمتوسط إنتاج في السنة 58 مليون ربع ملزمة، فضلاً عن توفير مقص

في ورشة عمل بصنعاء للتخصيص لمنتدى المستقبل السابع بالدوحة

الضبي: الحكومة تنظر إلى دور مؤسسات المجتمع المدني نظرة إيجابية



خلال افتتاح ورشة العمل



جانبا من المشاركين في الورشة

القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية وورشة بيروت حول الشباب والمشاركة.

وأكد المشاركون في ختام الورشة أهمية بلورة توصيات الورش الإقليمية الثلاث وتحويلها إلى برامج تنفيذية وآليات عمل تطبق على مستوى الواقع.

وأوصى المشاركون بضرورة زيادة مشاركة المجتمع المدني في كافة القطاعات، و توعية رجال المال والأعمال لتحمل مسؤوليتهم الاجتماعية وتنفيذ برامج تخدم المجتمعات المحلية، إلى جانب تعديل القوانين بما يحقق مشاركة أفضل للشباب في الحياة السياسية ومكافحة الفساد.

حضر الورشة نائب سفير المغرب بصنعاء هشام أوسي مو، والمعلق الثقافي في السفارة الإيطالية برنارد ديتا، وممثل السفارة الهولندية حامد ثابت وعدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وأهميته على مستوى الساحة الداخلية وعلى مستوى الساحة الإقليمية وعلى مستوى الشراكة الدولية مطلباً أساسياً ومهما وفي كل لحظة يزداد إيماننا بأن الحوار الديمقراطي القائم على مسالة تحقيق العدالة والمساواة هو المطلب الحقيقي للخروج من هذه الأزمات على مستوى المنطقة.

وأكد أن منظمات المجتمع المدني في اليمن قدمت خلال الفترة الماضية نموذجاً متميزاً من خلال الشراكة الفاعلة والقوية مع الجانب الرسمي ومختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وجرى في الورشة تقديم عرض حول مبادرة تعزيز الحوار الديمقراطي، وعرض لمسار منتدى المستقبل، والتعريف بدور المجتمع المدني.

وناقشت الورشة مخرجات الورشات الإقليمية الثلاث، ورشة الدوحة حول الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي، وورشة اسطنبول حول دور

مساعي منتدى المستقبل لتعزيز الحوار الديمقراطي على صعيد المجتمع المدني، والحوار الديمقراطي بين الجهات الرسمية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين .. لافتاً إلى أن منتدى المستقبل يعد من الأطارات المهمة التي جمعت بين هؤلاء الشركاء من أجل قضية الإصلاح الديمقراطي على مستوى المنطقة.

وأكد أهمية الورشة باعتبارها إحدى الورش المحدودة التي ستقام على مستوى المنطقة العربية، ويتطلع منها إلى الخروج بنتائج وتوصيات حول رأي المجتمع المدني ومقترحاته في ما يخص أولويات الإصلاح الديمقراطي في المنطقة، التي سترفع إلى المنتدى السابع بالدوحة في العاشر من يناير 2011م.

وقال: « رغم حدوث المشكلات المعقدة خلال السنوات الماضية في المنطقة بقيت قضية الحوار

العربي وتعامله مع مؤسسات المجتمع المدني نحو الأفضل، الأمر الذي ساهم في توسيع مفهوم الشراكة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني من أجل بناء مستقبل أفضل لهذه الشعوب... مؤكداً ضرورة بلورة مختلف الآراء لتطوير الحياة والتنمية ومستوى معيشة المواطن اليمني.

وحدث وكيل أول وزارة الخارجية مؤسسات المجتمع المدني على توسيع نشاطها لتحقيق التنمية وإحداث التغيير ليشمل كافة المناطق والمديريات، وعدم تركيز نشاطها على المدن الرئيسية.. لافتاً إلى أن أثر مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع مرهون بمدى صدقها وانطلاقها وفقاً لرؤى وطنية خالصة.. مشيداً بالدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في اليمن في المشاركات الداخلية والخارجية.

من جانبه استعرض رئيس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان عز الدين الأصبحي،

وأشار الضبي إلى التغيير الكبير الذي حدث بين عامي 2004م و2010م في عقلية المسؤول الحكومي، وأكد وكيل أول وزارة الخارجية محيي الدين الضبي، أهمية تصافر جهود منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق التنمية في المجتمع بمختلف جوانبها.

وقال لدى افتتاحه ورشة العمل الخاصة بالتحضيرات الوطنية على طريق منتدى المستقبل السابع بالدوحة التي عقدت أمس بصنعاء: « إن نظرة الجانب الحكومي لدور مؤسسات المجتمع المدني نظرة إيجابية دائماً ومليئة بالاحترام، والاعتقاد الكامل بأن هناك مسؤولية مشتركة علينا جميعاً، وكل يؤدي دوره في الجانب الذي يكلف به باعتبار أننا جميعاً نبحث عن مصلحة عليا لليمن ولا يمكن تحقيق هذه المصلحة أو المنفعة إلا بتعاون الجميع».